عرف العالم نشاط التجارة الخارجية منذ أقدم العصور، ففي عصر ما قبل الثورة الصناعية كانت المقايضة وأساسها الظروف والفروق الطبيعية لكل دولة، إذ نمت التجارة الخارجية مع نمو الحضارات، وكان تشكل السوق العالمي في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية، وأدّى نمو الإنتاج إلى إرتباط المؤسسات الصناعية والتجارية والبنوك والنقل والمؤسسات الأخرى بشبكة من العلاقات التقنية والاقتصادية والقانونية.

في البداية كان هذا الارتباط بين الدول التي قامت فيها الثورة الصناعية، لاحقا مع التطور المتنامي في وسائل النقل والمواصلات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص، أصبحت العلاقة بين الاقتصاديات القومية متعددة الجوانب، ثابتة وعميقة، مما أدى إلى تحول هذه الاقتصاديات إلى حلقة متماسكة في جسم الاقتصاد الدولي، ولعبت العلاقات التجارية الدولية دورا هاما في تطوير القانون الدولي العام منذ وقت بعيد، إذ قدمت قواعد القانون الدولي التقليدي إطارا قانونيا للعلاقات الاقتصادية بوجه عام.

وبعدها أفسح القانون الدولي المعاصر المجال لنشأة القانون الدولي الاقتصادي كواحد من فروعه الحديثة، بدأ مسيرته في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابة للحاجة الملحة لتقديم الغطاء القانوني للعلاقات الاقتصادية الدولية، والرغبة في تنظيم تلك العلاقات من خلال أحكام التعاون الدولي في مجالها.

وإدراكا لأهمية التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي بوصفه سبيلا رئيسيا من سبل تحقيق السلام والرفاهية، وبوصفهما هدفين رئيسيين لتنظيم المجتمع الدولي المعاصر تم عقد مؤتمرات دولية تولّد عنها قيام مؤسسات تعنى بالمسائل الاقتصادية الدولية، منها ما هو مالي وما هو تجاري، ونقصد بذلك مؤسسات **بريتون وودز**، إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)، كما تم عقد اتفاقيات دولية في إطار منظمة الأمم المتحدة تتناول المسائل الاقتصادية الدولية، وذلك لإبراز دورها وصلاحياتها في المجالات المختلفة، و بأنها ليست منظمة سياسية فقط.

ومع بداية عقد السبعينات ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد، نظرا للظلم الواقع على الدول النامية، والتفاوت الذي كانت تتسع هوّته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن تلك الأوضاع ليست في صالح الدول المتقدمة نفسها، بل أدركت أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تأخذ تطلعات شعوب الدول النامية في الاعتبار، ومن ناحية أخرى تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبيك في التحكم في كمية البترول

ومن ثم في أسعاره لتحقيق مصالحها منذ سنة 1973، واكتشافها أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها.

إلاّ أن التغييرات والتطورات التي تبلورت في عقد التسعينات وبداية القرن الحالي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدّت إلى ظهور ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وطغيان ظاهرة العولمة على جميع مجالات الحياة، خاصة الاقتصادية منها، فكان لها بالغ الأثر على العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل هذا النظام الجديد، من خلال تأثيرها على المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وظهور ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وامتلاكها لثورة تكنولوجية هائلة، مكنتها من تملك ناصية السلطة الفعلية في عدد من الدول الحديثة، التي أصبحت تكتفي بالسلطة الشكلية في أحيان كثيرة.

كل هذه الأحداث والتغيرات لها آثار وانعكاسات على الدول النامية كافة، والدول العربية خاصة، إذ تأثرت اقتصاديات الدول العربية بمجمل تلك الأحداث نظرا لعدم تماسكها وتكاملها في مواجهة مثل تلك التغيرات، وهو ما يحتم عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتسريع من أجل إجراء إصلاحات وتحولات جذرية في السياسة الاقتصادية العربية من أجل إيجاد آليات للتعامل مع التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وكل ذلك لا يتأتى إلاّ من خلال إقامة نظام اقتصادي عربي في إطار تكتل اقتصادي موحد يكون قادرا على مجابهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، ولتحتل به مكانتها اللائقة في عصر التكتلات والقوة الراهن.

## 1. إشكالية البحث:

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تدخل ضمن إشكالية عامة وهي إشكالية البحث.

فالإشكالية العامة للبحث تتمثل في:

- ما طبيعة النظام القانوني للعلاقات الإقتصادية؟

أما التساؤلات الفرعية فتتمثل في:

- هل يمكن إعتبار الاتفاقيات والمواثيق الدولية وما نتج عنها أساسا قانونيا للعلاقات الاقتصادية الدولية؟

- وبظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد وظاهرة العولمة الاقتصادية، ماذا يقصد بهاذين النظامين؟ وتداعيات الثانية على الأولى؟

– ما مدى تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد على العلاقات الدولية بصفة عامة و على الدول العربية بصفة خاصة؟

## 2. أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختيار هذا الموضوع تتمثل في:

**أ– الأسباب الذاتية:**

- الميل إلى دراسة الجانب الاقتصادي للعلاقات الدولية.
- محاولة إلقاء الضوء على الجانب الاقتصادي للعلاقات الدولية والتعريف بأهميته.

**ب– الأسباب الموضوعية:**

- إبراز أهمية الجانب الاقتصادي بالنسبة لعلاقات الدول فيما بينها.
- المحاولة قدر الإمكان تحليل الأوضاع الاقتصادية الدولية من جانبها القانوني ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية وعلى الأمن والسلم الدوليين.
- محاولة المساهمة ولو بالجزء اليسير في إثراء موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية وما يحيط به من إشكالات.

## 3. أهمية الموضوع:

- محاولة إبراز أهمية الموضوع من خلال التطرق إلى مجمل الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات المنشئة للمؤسسات المالية والتجارية الدولية ومدى مساهمتها في إرساء قواعد اقتصادية دولية.
- دراسة التغيرات والتطورات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في المرحلة الراهنة.
- مكانة وموقع الدول النامية عامة والدول العربية خاصة من النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومدى تأثرهم به وتأثيرهم فيه.
- يعتبر موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد من الموضوعات الحديثة والتي تتميز بالاتساع، و بالتالي تتطلب دراسة متأنية وشاملة.
- بالنظر لحداثة الموضوع فإن أكبر الصعوبات التي تعترض الباحث فيه هي قلة المراجع والمؤلفات العلمية المتخصصة والعامة، خاصة من جانب القانونيين، وبالتالي فإن الاهتمام بهذا الموضوع دراسة و

بحثا ونتائجا، يمكنها أن تساهم في تطور العلاقات الاقتصادية العربية ومن ثم احتلالها مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

## 4. دراسات سابقة:

تفتقر المكتبة الجزائرية لمثل هذه الدراسات العامة والمتخصصة، إذ اقتصرت بعض الأعمال على مؤلفات عامة، وبالرغم من أهميتها الكبرى وغزارة الأفكار المطروحة، إلا أنها تحتاج إلى تحديث وتنقيح، نظرا لكتابتها في مرحلة سبقت التغيرات الجارية.

ومن أهم هذه الدراسات:

- "من أجل نظام اقتصادي دولي جديد" للقاضي السابق في محكمة العدل الدولية ووزير الخارجية الجزائري السابق الأستاذ: **محمد بجاوي** سنة 1980.
- "نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد" من منظور الدول النامية، للدكتور **عبد القادر كاشير**، سنة 1995.

## 5. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي وذلك للأحداث التاريخية والاتفاقيات الدولية السابقة والأوضاع والأحداث التي تتطلب في مجملها إلى نوع من سرد للوقائع التاريخية وتحليلها تحليلا علميا.

## 6. تقسيم البحث:

تم تناول البحث من خلال الخطة التالية:

الفصل الأول: الاتفاقيات الدولية كأساس للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: آليات العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الثاني: آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد على العلاقات الاقتصادية الدولية.

الخاتمة: